دور الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإفريقية

د/ نبيل محمد خليل العزازي

مدرس القانون الدولي العام - كلية الشرطة- أكاديمية الشرطة

مقدمـــة:

تعد قضية السلم والأمن في أفريقيا قضية خطيرة جدا، فغيابها يعني غياب التنمية وهروب رأس المال وضياع الموارد البشرية ، ومن ثم تبديد ثروات الدول الأفريقية ، وعدم القدرة على المضي قدما في برامج التنمية التي تؤثر سلبا في برامج الإصلاح اقتصادية كانت أم سياسية.

وإدراكا من القادة الأفارقة لهذه المخاطر فقد قرروا خلال انعقاد القمة الأولى للاتحاد الأفريقي والتي عقدت في مدينة ديربان بجنوب إفريقيا ٢٠٠٢/٧/٩م إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي إذ أقرت القمة البروتوكول الخاص بإنشاء المجلس ودعت الدول الأعضاء إلى التصديق عليه ، على أن تظل آلية منع الصراعات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية إدارتها وتسويتها سارية خلال المدة المؤقتة ، وإلى حين التصديق على البروتوكول الخاص بالمجلس من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ودخوله حيز التنفيذ.(١)

وكان دخول بروتوكول المجلس حيز التنفيذ في ٢٠٠٣/١٢/٢٦م، دشن مجلس السلم والأمن الأفريقي، وقد شارك في الاحتفال رؤساء ثمان دول أفريقية ، وعدد من كبار المسؤولين، وممثلوالمنظمات الدولية والإقليمية ، كالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.(٢)

إشكالية البحث:

تحتل المنازعات الدولية مكانة مهمة في القانون الدولي، ونتيجة لما عانته المجموعات البشرية من ويلات مدمرة بسبب احتدام الحروب المستمرة على مر التاريخ، كان لابد من البحث عن وسائل تتمكن بموجبها الدول من حل مشاكلها.(٣)

(١) إبراهيم نصر الدين، نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الأفريقي، تحرير: البشير علي الكوت، بحوث الاتحاد الأفريقي، طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص١٤١.

(٢) عبد الملك عوده، مجلس السلم والأمن الأفريقي، صحيفة الأهرام، ٩يونيو ٢٠٠٤.

(٣) سهيل حسين الفتلاوي، القانون الدولي العام، دون طبعة، المكتب المصرى لتوزيع المطبوعات،٢٠٠٢، مصر، ص٢٢٥.

ولعل أكثر الوسائل المتبعة من الناحية الواقعية لحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، هو عرض النزاع على المنظمات الدولية سواء كانت عالمية أو إقليمية.(١)

ولقد أضحى التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية أمرا حتميا تفرضه ضرورات وظروف الأوضاع العالمية ومشاكلها الضخمة من جهه، وتنامي وتطور دور المنظمات الإقليمية بشكل غير مسبوق في تحقيق السلم والأمن والاستقرار خاصة في ظل كثرة النزاعات المسلحة الداخلية من جهة أخرى.

وباعتبار أن الاتحاد الإفريقي تنظيم إقليمي مختص أساسا في حل وتسوية النزاعات الإفريقية، فإنه يسعى إلى تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية إيمانا منه بأن التنمية لايمكن أن تتحقق إلا بوجود الأمن والسلم.

ولتحقيق هذا الغرض بنى استراتيجية عمله على التعاون والتنسيق مع مختلف المنظمات الدولية والإقليمية، خاصة منظمة الأمم المتحدة.

وهنا تكمن إشكالية البحث في إلى أي مدى أسهم التعاون بين الاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الإفريقية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة للتعريف بهذا المجلس، من خلال استعراض أهم المواد الواردة في البروتوكول المنشئ له، التي توضح طبيعة هذا المجلس وأهدافه ومبادئه ومهامه وآليات عمله، وتكمن أهمية الدراسة أيضا في الكشف عن مدى فاعلية دور المجلس في حل النزاعات وتسويتها في القارة الأفريقية، وذلك من خلال عرض نماذج من النزاعات التي تدخل فيها المجلس لحلها وتسويتها.

فمنذ انشاء الأمم المتحدة ساد الاعتقاد بأن ميثاقها قد جاء بنظام محكم للأمن الجماعي، سدت من خلاله كل الثغرات التي كانت تعيب نظام الأمن في عهد عصبة الأمم، وحملت الأمم المتحدة على عاتقها مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين خاصة من خلال مجلس الأمن.(٢)

(١) محمد سامي عبد الحميد، محمد سعيد الدقاق، إبراهيم أحمد خليفة، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، مصر، ٢٠٠٤، ص٢٢٦.
(٢) أحمد عبدالله أبو العلا، تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨، ص١٢.

غير أن الوقاية من النزاعات شهدت تطورا فيما يتعلق بالممارسة، حيث لم تعد الأمم المتحدة هى التي تمارسه دائما وإنما امتد التفويض للمنظمات الإقليمية بنص أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.(١)

فشهد القانون الدولي ظهور العديد من المنظمات الإقليمية الدولية التي تهدف إلى تسوية المنازعات الدولية ومنع استخدام القوة العسكرية بين الدول، ومن بينها منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا).

منهجية البحث:

أما عن المنهج المتبع في الدراسة فقد اختلف على حسب الجانب المعالج، إذ تم استعمال المنهج الوصفي عند تناول الأجهزة والمبادئ التي تضمنتها مختلف المواثيق ، وتم استعمال المنهج التاريخي عند ذكر مختلف مراحل الوحدة وعند التعرض للنزاعات، بينما تم استعمال المنهج التحليلي عند تبيان أسباب النزاعات ودور المنظمة في حلها ومختلف العوامل المؤثرة على أجهزة المنظمة وسبل تجاوزها.

هيكلية البحث:

للإحاطة بكل ما تقدم فقد قسم البحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: النزاعات في إفريقيا ونشأة الاتحاد الإفريقي.

المطلب الأول: طبيعة وأسباب النزاعات الإفريقية.

المطلب الثاني: نشأة الاتحاد الإفريقي

المبحث الثاني: دور الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإفريقية.

المطلب الأول: طرق تسوية النزاعات في منظمة الوحدة الإفريقية.

المطلب الثاني: تحليل التعاون بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في مجال السلم والأمن.

المطلب الثالث: أهداف ومبادئ المنظمة في تسوية النزاعات.

(١) محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية (الكتاب الأول: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام/ الجزء الأول، مقدمة في علم النزاعات ونظام الانذار المبكر)، دار هومه، الجزائر، ٢٠٠٣،ص١٥.

المبحث الأول

النزاعات في إفريقيا ونشأة الاتحاد الإفريقي.

إن المتابع للأحداث يدرك تعدد النزاعات في القارة الإفريقية، كما يدرك اختلاف طبيعة هذه النزاعات لاختلاف أسبابها، مما يؤدي إلى اختلاف وسائل التسوية، لذلك وجب التعرض إلى طبيعة هذه النزاعات ومختلف الأسباب المؤدية إليها.

إن الشعوب الإفريقية كانت مستعمرة من قبل بعض الدول الأوربية مما أبقى بعض آثار الاستعمار كسبب رئيسي لنشوب النزاعات، كما أن إفريقيا تمتاز بتباين أعراقها وثقافتها وعقائدها وضخامة ثرواتها، مما يجعل أرضها خصبة لتأجيج بؤر النزاع تحقيقا لمصلحة من يبعثونه.(١)

فتطورت النزاعات من نزاعات بين الدول، تجد أسبابها في نزاعات توسعية وخلافات حدودية إلى نزاعات داخلية تجد أسبابها في الصراع من أجل السلطة والثروة تحت ستار النزاعات العرقية والدينية والثقافية متأثرة بفكر الدولة القومية.

إضافة إلى نظم الحكم والصراعات المنبثقة عن العوامل الدولية من المشروطات السياسية والاقتصادية مما تسبب في أحداث عدم استقرار.(٢)

ولعرض هذه المفاهيم بشكل مفصّل سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين. يتضمن المطلب الأول بيان بطبيعة وأسباب النزاعات الإفريقية ومن ثم التعرض لنشأة الاتحاد الإفريقي والذي يتم التطرق له في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الأول: طبيعة وأسباب النزاعات الإفريقية

احتلت القارة الإفريقية المرتبة الأولى بين قارات الدنيا الخمس من حيث كثرة عدد الحروب والصراعات الأهلية التي عانى ومازال يعاني منها الكثير من دولها حيث لم تنج إلا دول قليلة من هذه الصراعات التي كانت دموية في أغلب الأحيان كما حدث في رواندا وبروندي وغيرهما من الدول الإفريقية.

---

(١) ربيع عبدالعاطي عبيد، دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات، دار القومية العربية للثقافة والنشر، مصر، ٢٠٠٢، ص٢٧.

(٢) ألفريد نهيما، ترجمة مصطفى مجدي جمال، قضايا السلم المنشود في إفريقيا، الطبعة الأولى، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٥، ص٢.

ويكفي في هذا السياق أن نشير إلى أن إحدى الإحصائيات ذكرت أن هناك حوالي ٣٥ نزاعا داخليا وصراعا حدثت في العالم كله في الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٥ كان لإفريقيا فيها النصيب الأكبر حيث شهدت وحدها ١٦ حربا ونزاعا داخليا خلال نفس الفترة..

هذه الصراعات والحروب الإفريقية كان من أبرز سماتها أنها لم تعترف يوما بالقوانين والأعراف الدولية والإنسانية واشتملت على عمليات الاغتصاب المنظم وأخذ الرهائن والتجويع القسري والحصار وتدمير المعالم الاثرية والدينية والتاريخية واستخدام الأسلحة والصواريخ في ضرب الأهداف المدنية ولاسيما المساكن والمستشفيات..

وهذا الوضع المأساوي الذي يخيم على القارة السمراء منذ سنوات بعيدة لاشك أنه أصبح موضع قلق وخوف من الكثيرين وخاصة في العالم الثالث ونحن على اعتاب قرن جديد وصياغة جديدة للنظام العالمي الجديد..

صحيح أن الدول الإفريقية اتفقت عندما انشأت منظمة الوحدة الإفريقية على قدسية مبدأ الحدود الموروث منذ العهد الاستعماري إلا أن هذا الاتفاق من حيث المبدأ واجه كثيراً من التحديات حينما حاولت بعض الدول المتجاورة أن تعيد النظر في هذه الحدود أو على الأقل تدعي أن لها حقوقا فيما وراء خط الحدود الذي لم يكن في كثير من الأحيان واضحاً تماماً أو متفقاً عليه بين الطرفين المتجاورين..

فعلى سبيل المثال قضية الحدود التي أثيرت منذ عدة سنوات بين إرتيريا وأثيوبيا وما رافقها من صراعات مسلحة ورغم أن انفصال إرتيريا عن أثيوبيا تم وفق تسوية سياسية بين الطرفين ولم يكن مرتبطا بخريطة محددة لإرتيريا أو تحديد صارم لخط الحدود المشتركة فإن وجود هذا الصدام العسكري بينهما يؤكد أنه صراع على قدسية الأرض حيث ثبت أن الأرض المتنازع عليها بين الطرفين ليس بها أي ثروات طبيعية تبرر الدخول في صراع عسكري مسلح ولكن كلا الطرفين أعلنا ما يمكن تسميته التمسك بالأرض دون النظر لقيمتها الاقتصادية.[1]

وكما هو معروف هناك بؤر أخرى للخلاف الحدودي بين دول القارة وبعضها البعض مثل الخلاف المصري السوداني حول مثلث حلايب وشلاتين وبعض البؤر الحدودية

(١) صالح يحي الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦، ص١٢٧.

الصغيرة مثل تلك التي بين كينيا والسودان والسودان وأوغندا وبين السنغال وموريتانيا.

وعادة ما شكلت صراعات الحدود نقطة جذب باعتبارها واحدة من العوامل التي تعيد النظر في قضايا التكامل القومي اذ ينظر إليها باعتبارها دليلا على التمسك بالوحدة الإقليمية لهذا البلد أو ذاك.. وبالطبع لا يمكن تجاهل أن الحدود المرسومة من عهد الاستعمار ليست حدودا عادلة كما لا يمكن تجاهل أنها لم تراع الحد الأدنى من التناقضات العرقية والقبلية والعشائرية. فمثلا منطقة جنوب السودان والتي تتداخل مع حدود كل من اثيوبيا وأوغندا تعتبر منطقة تداخل بين أكثر من قبيلة تعيش في هذه البلدان الثلاثة في آن واحد والأمر نفسه ينطبق على عرقيات الهوتو والتوتسي التي تعيش في مناطق حدودية تنتمي إلى دول مثل رواندا وبروندي والكونغو الديمقراطية وأوغندا.(١)

وعادة ما نجد بين الحين والآخر زعيما سياسيا أو قبليا يعمل لإثارة هدف الوحدة لقبيلة معينة أو عرق معين وهذا يعني من الناحية العملية محاولة لتجاوز ميراث الحدود الاستعمارية التي وضعت من قبل وتغيير الخريطة السياسية الجغرافية لأكثر من دولة في آن واحد.(٢)

والواضح أن الانغماس في مثل هذه الدعوات مع ربطها لاستعلاء عرق أو بإثارة مبدأ الحقوق التاريخية أو محاولة ربط هذا المسعى بأعمال عسكرية كل هذا يقود إلى عدم الاستقرار ويعد نموذجا سلبيا يستدعي وقوف باقي دول القارة لمواجهته.

الحل الأمثل لهذه المشكلة والذي سيترتب عليه في الوقت نفسه إنهاء الكثير من الصراعات في القارة السمراء يكون من خلال الاتفاق على إجراءات معينة تسهل التواصل الإنساني لأبناء نفس القبيلة أو العرق الذين يعيشون موزعين على أكثر من دولة وهو عرف معمول به ومتعارف عليه ودون المساس بقدسية الحدود وكلما كان هناك تنظيم دقيق ومتفق عليه ومعلن لممارسة هذا الحق الإنساني لأبناء القبائل والأعراق الواحدة فمن المتصور أن يجعل ذلك قضية الصراع على الحدود قضية هامشية..

---

(١) سالم محمد الزبيدى، الاتحاد الإفريقي في ظل النظام الدولي الجديد، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة الجماهيرية العظمى، طرابلس، ليبيا،٢٠٠٦، ص ٥٥.

(٢) عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥، ص٤٤٧.

كذلك من المهم أن تكون هناك خرائط للحدود بين الدول الإفريقية وبعضها البعض موثقة في المنظمة الدولية ومنظمة الوحدة الإفريقية لأن مثل هذه الخرائط المقبولة من الجميع تقلل من أسباب النزاعات والصراعات الحدودية كما أنه من المهم أن يكون هناك تفكير في إيجاد مناطق للتكامل الاقتصادي بين كثير من الدول الإفريقية بهدف تحويل البؤر الحدودية المتنازع عليها إلى بؤر للتعاون.. إلى أن تتحول من خطوط للفصل إلى نقاط للتواصل.

إن القارة الإفريقية عرفت تحديدا لحدودها الدولية على الخريطة دون الأرض مما أفقدها طابع الثبات والجدية أثناء رسمها، فقد صرح وزير خارجية بريطانيا أنذاك اللورد سلسبيرى: " لقد قمنا برسم خطوط على خرائط أقاليم حيث الإنسان الأبيض لم يضع أقدامه وقمنا بتقسيم جبال، وأنهار وبحيرات دون علمنا أين تقع".[١] كما أن نزاعات الحدود تنصب بصفة أساسية على نوعين من الخلافات، أولهما : يكون حول تعيين الحدود، وثانيهما : يكون حول تخطيط الحدود، وتعد نزاعات تعيين الحدود من أصعب النزاعات، حيث تتعلق بتحديد نطاق السيادة الإقليمية لكل دولة من الدول المتنازعة، وتعيين الحدود حسب الأستاذ باردوني Bardonnet هو أنها غير منشئة لحقوق بل هي مجرد كاشفة أو مقررة لها.[٢]

في حالة عدم التوصل إلى إجراءات خاصة للتبادل الإنساني أو إجراءات للتكامل الاقتصادي في المناطق الحدودية المتنازع عليها فلا مانع في هذه الحالة من إحالة هذه النزاعات الحدودية إلى التحكيم الدولي. كما أن هناك جزءا كبيرا من الصراعات مرتبط بالتخلف السياسي للكثير من دول القارة سواء من حيث فكرة التكامل السياسي للدولة أو غياب النظام الديمقراطي. وهذا يجعل مثل هذه الدول تعيش في أوهام أنها تستطيع أن تثير النزاعات متصورة أنها لن تدفع الأثمان الباهظة لهذا الأمر. فالدول الديكتاتورية تتخذ القرارات المصيرية دون خوف من المحاسبة ولذلك يحدث الكثير من المغامرات العسكرية الطائشة من قبل مثل هذه الأنظمة غير الديمقراطية مما يولد المزيد من الأعباء على المجتمع الداخلي.

ذلك فإن إنهاء الصراعات والنزاعات الأهلية يأتي بالقضاء على الفقر والتخلف الاقتصادي والجمود السياسي الشائع في الكثير من دول القارة. موقف مستقل وفيما

١) محمد أحمد عبدالغفار، مرجع سابق.

(٢) زايدى حميد، تسوية النزاع الإثيوبى- الإريترى في إطار اتفاق السلام الموقع بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق بن عكنون، ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ص ٣٦.

يتعلق بتقييمه لدور منظمة الوحدة الإفريقية في الحد من النزاعات والصراعات الإفريقية[١].

إن أي منظمة إقليمية أو دولية لايمكن الحكم على أدائها منفصلا عن مدى التزام الدول الأعضاء بما تم الاتفاق عليه داخل المنظمة، فإذا تصورنا أن المنظمة اتخذت فيها قرارات بانشاء آلية إفريقية لمعالجة الصراعات التي تنشأ بين الدول الإفريقية وبعضها البعض وفي الوقت نفسه لا تحترم الدول الإفريقية مثل هذه الآلية فماذا سيكون عليه الأمر؟ المشكلة ليست فشل هذه الآلية التي ارتضتها المنظمة الإقليمية بقدر ما هي غياب الإرادة السياسية لهذا الطرف أو ذاك لأن يكون جزءا من حالة الإجماع في إطار هذه المنظمة الإقليمية فهذا الإجماع في إطار منظمة الوحدة الإفريقية يرتبط أصلا بموقف سياسي مستقل تعتمده هذه الدولة أو تلك وكلما كان هناك إيمان من الدول الأعضاء باحترام القرارات التي تصدرها أو تنفق عليها المنظمة الإقليمية كلما أعطى ذلك مزيدا من القوة والتماسك للمنظمة أو الدولة نفسها أي علاقة منفعة تبادلية وكلنا يعلم أنه لاتوجد منظمة إقليمية لديها قوة الزام مادية تجبر بها أطرافها على القبول الكامل لقراراتها المختلفة إنما الأمر يتوقف على الرغبة والإرادة الخاصة للأطراف أنفسهم.

وبالنسبة للتنافس الأمريكي الفرنسي في إفريقيا وتأثير ذلك على استمرار أو إنهاء الصراعات والنزاعات الإفريقية فهو تنافس مشروع وخاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فكل دولة من الدول الكبرى تنظر إلى خارطة العالم ومناطقها المختلفة باعتبارها ساحة يمكن أن تحقق فيها نفوذا معنويا واقتصاديا.. وفيما يتعلق بالتنافس الفرنسي الأمريكي فالمشكلة أن جزءا كبيرا من القارة الإفريقية كان حكرا على النفوذ الفرنسي وبالتالي عندما تلجأ أي دولة أخرى إلى تأسيس بؤر نفوذ لها في إفريقيا فإن البعض يرى أن هذا يعني بالضرورة تهديدا للنفوذ الفرنسي التقليدي في القارة. وهناك اعتقاد بأن هناك أهدافا مشتركة لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا وألمانيا، فكل هذه الدول لها مصالح قديمة في القارة الإفريقية والتنافس حول زيادة رقعة النفوذ مسألة طبيعية في عالم الرأسمالية، ولكن الملاحظ أن الكثيرين ينظرون إلى ذلك باعتباره أحد جوانب الضعف في العلاقات الفرنسية الأمريكية وأنه أحد مظاهر الخلافات العريضة بينهما، وهذا فيه الكثير من المبالغة نظرا لوجود بعض

(١) عمورة رابح، النزاعات الحدودية في إفريقيا وطرق تسويتها، بحث للحصول على شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، بن عكنون، ٢٠٠٠-٢٠٠١، ص٣٥.

الثوابت التي تتحرك على أساسها القوى الغربية أحدها : الحصول على أكبر حجم ممكن من المصالح الاقتصادية المزوجة بنفوذ سياسي ومعنوي والمرتبطة بمنظومة القيم الرأسمالية نفسها. وعموما فقد بدأ في أعقاب الحرب الباردة ما نسميه بتوافق غربي عام لدفع القارة الإفريقية لتبني نموذج حكم حزبي تعددي أقرب إلى الصيغ المتداولة، ووصل الأمر إلى التوافق الغربي على توظيف المعونات الفنية والاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة للدول الإفريقية في دفع هذه الدول إلى تبني نموذج التعددية السياسية بصفة صريحة مقابل الحصول على المعونات وكان هناك تهديد بوقف هذه المعونات إذا لم تلتزم الدول الإفريقية بذلك.[١]

إن التنافس الفرنسي الأمريكي هو تنافس مشروع من وجهة النظر الرأسمالية وله أهداف يريد تحقيقها ضمن أهداف المنظومة الغربية.. والصراعات الإفريقية موجودة من قبل هذا التنافس، وهي مرتبطة بأسباب وعوامل هيكلية وموضوعية داخل البيئة السياسية الإفريقية نفسها.[٢]

كما أن زيادة التنافس شيء طبيعي وليست مسألة تؤدي بالضرورة إلى صراعات إفريقية، فهناك دول إفريقية تحافظ على علاقاتها القوية بفرنسا وفي نفس الوقت لاتمانع في فتح الباب أمام علاقات جيدة مع الولايات المتحدة مثل السنغال التي ينظر إليها باعتبارها أحد مراكز النفوذ الفرنسي في غرب إفريقيا وفي الوقت نفسه تراهن الولايات المتحدة عليها لتكون بؤرة لها في إفريقيا ولذلك اختارتها لتكون مقر المعهد الأمريكي العسكري للتدريب لعدد من دول إفريقيا..

فالسنغال لاترى بالضرورة إنهاء علاقاتها مع فرنسا بل ترى أن ذلك فرصة للحصول على المزيد من المعونات. حدة الصراعات على الجانب الآخر يقول الدكتور محمود أبو العينين: إنه لكي نتحدث عن تخفيض حدة الموجة العاتية من الصراعات التي شهدتها القارة الإفريقية خلال فترة التسعينيات فلا بد أن نشير أولا إلى الأسباب التي أدت إلى زيادة حدة الصراعات الإفريقية وأولها التغيير الذي حدث في المناخ الدولي في أعقاب اختفاء الاتحاد السوفييتي عن الساحة وعليه لم تعد القوى الغربية الأخرى المنافسة له في إفريقيا تجد ما يدفعها لتكثيف وجودها في القارة ومن

(١) محمد المجذوب، التنظيم الدولي، النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، الطبعة التاسعة، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٧، ص٤٥٢.

(٢) جرير رشيدة، حل النزاعات الدولية في إفريقيا من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، ٢٠٠٧، ص٨٤.

ثم فالعوامل التي حافظت إلى حد ما على استقرار الأوضاع طوال الحرب الباردة لم تعد موجودة الآن، وأعني هنا نظام القطبية الثنائية ودور القوى الكبرى الذي أسهم في الحد من الصراعات الداخلية في القارة.

ثانيا: يتمثل في اشتداد الضغوط من جانب القوى الغربية المنتصرة في الحرب الباردة على الدول الإفريقية بأساليب مباشرة وغير مباشرة كي تتحول نحو الحكم الديمقراطي وتبني سياسات فعلية لدعم حقوق الإنسان الإفريقي.. هذه الضغوط في حد ذاتها خلفت مناخا جديدا في إفريقيا أسهم في توتر العلاقة بين الجماعات القائمة سواء من كان منها في الحكم أو خارجه أو بين النخب الجديدة والنخب القديمة الأمر الذي أدى إلى تفجير العديد من الصراعات في شتى أنحاء القارة. فالتحول إلى الديمقراطية لم يكن وسيلة مساعدة للاستقرار في إفريقيا بل كان على العكس أداة من أداوت تفجير الصراعات في أغلب الأحيان وعندنا الأمثلة الكثيرة منها ماحدث في أنجولا من انقلاب على الديمقراطية وفي الجزائر وفي رواندا وبورندى وجنوب إفريقيا.

وثالث الأسباب: هو الأسباب الداخلية والتي تكاد تكون متأصلة في البيئة الإفريقية وتتمثل في التعددية العرقية داخل كل دولة وعدم وجود سياسة فعالة للتعامل مع الخلافات والتوترات العرقية الداخلية في أغلب أنحاء دول القارة هذا في الوقت الذي تتبنى فيه منظمة الوحدة الإفريقية مبدأ عدم الاعتراف بأي حكومة تنشأ نتيجة انفصال جزء من إقليم الدولة أو جماعة من الشعب داخل الدولة وهذا يعني إبقاء الوضع على ماهو عليه ، وهو ما يؤدي بدوره إلى تفاقم وتزايد موجات السخط الداخلي في كل دولة من دول القارة. (١)

إن احتواء الصراعات الإفريقية أو تقليصها يأتي أولا بتعاون حكومات الدول الإفريقية فيما بينها بإخلاص وحسن نية لتطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والالتزام بهذا المبدأ سيمكن دول القارة المنكوبة بالصراعات من البحث عن وسائل داخلية لحل صراعاتها فالالتزام بهذا المبدأ سوف يحل ويحتوى الصراعات الموجودة في الكونغو الديمقراطية والصومال لأنها صراعات جاءت بسبب التدخلات من جانب الآخرين في شؤونها الداخلية وكذلك التعاون بين حكومات الدول الإفريقية من خلال منظمة الوحدة الإفريقية لوضع ضوابط عامة إفريقية

(١) عصموني خليفة، تسوية النزاعات الإفريقية في إطار الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، جامعه الدكتور الطاهر مولاى- سعيدة- كلية الحقوق والعلوم السياسية- ٢٠٠٩-٢٠١٠.

لعملية إدارة الصراعات والخلافات العرقية وضبط التوترات بين الأعراق والأجناس إذا تمكنت الدول الإفريقية من خلال المنظمة أن تتفق على صيغة عامة تحدد مستقبل الجماعات العرقية داخل كل دولة وكيفية التعامل مع التوترات العرقية حين تنشأ. في هذه الحالة يمكن التصور أنه بالإمكان انخفاض حدة الموجة العرقية أو موجة التناصر العرقي داخل الدول الإفريقية.. وهناك سياسات كثيرة يجب أن تتبناها إفريقيا لمواجهة التوترات العرقية منها : الصيغة الفيدرالية الإقليمية ، وقد أثبتت نجاحا في العديد من الحالات سواء داخل إفريقيا أو خارجها وهناك الصيغة الفيدرالية العرقية والديمقراطية التوافقية . إذا اتبعت الدول الإفريقية هذه الأساليب فإنه بالإمكان تصور أن مشكلة التناحر العرقي ستجد لها طريقا للحل وأن الجماعات العرقية ستجد لها بدائل سياسية لتحسين أوضاعها دون حاجة إلى اللجوء بالضرورة إلى العنف أو الدخول في مواجهة مع جماعة أخرى أو في مواجهة مع الحكومة القائمة.(١)

ويجب على إفريقيا أن تواجه هذا الموقف الدولي وعلى الدول الكبرى أن تقف عند حدود مسؤوليتها الدولية والتاريخية تجاه إفريقيا التي نهبت ثرواتها واستنزفتها ردحا طويلا من الزمن. والملاحظ أن أمريكا وبعض القوى الأوروبية ذات المصالح في القارة الإفريقية وخاصة فرنسا بدأت موجة من المنافسة على أسواق إفريقيا الواعدة دون نظرة مدروسة للانعكاسات السلبية لذلك التنافس على أوضاع القارة وعلى الاستقرار فيها. ولعله من المألوف الآن في إفريقيا الحديث عن التنافس بين الدول الفرانكفونية والدول الانجلوفونية أو بشكل أكثر تحديداً ما بين مناطق النفوذ الفرنسي ومناطق النفوذ الأمريكي...

هذا التنافس ليس في مصلحة حل الصراعات أو تقليصها في إفريقيا... والمطلوب أن تتعاون الدول الغربية لمصلحة إفريقيا ؛ لأنها ستصب في النهاية في مصلحة هذه الدول وأن الاستجابة للمطالب الإفريقية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وخاصة في مسألة تشكيل قوة حفظ سلام إفريقية من خلال المنظمة الإفريقية ثم دعم جهود الأمم المتحدة ومجلس الأمن في إفريقيا من الأمور التي ينبغي أن تأخذ الأولوية على مسألة التنافس على الأسواق أو المصالح الضيقة التي يمكن أن تهدد الاستقرار بل وتهدد مستقبل القارة الإفريقية ككل.

(١) زايدى حميد، تسوية النزاع الإثيوبي- الإريتري في إطار اتفاق السلام الموقع بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق بن عكنون، ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ص٢٦.

المطلب الثاني: نشأة الاتحاد الإفريقي

إن إنشاء الاتحاد الإفريقي يعتبر تجسيدا لطموحات الدول الأفارقة وذلك في محاولة للبحث عن الوعاء المناسب لتحقيق آمالهم في الاستقرار والتنمية، فأعلنوا تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى اتحاد إفريقي.

إلا أن القارة الإفريقية قد عرفت محاولات عديدة لإقامة تكتلات وحدوية قبل الوصول إلى هذا الاتحاد.

فقد كان للاضطهاد التي عانته شعوب إفريقيا الدور الأكبر في جمع كلمة أبناء هذه القارة في عدة مؤتمرات عقدت للدفاع عن حقوقهم واستغلال قارتهم.(١)

تلك المشاكل المتماثلة التي عانتها الدول الإفريقية لم يكن ممكنا التصدى لها بصورة انفرادية، ومن ثم كان البحث حتميا عن إطار يضم الدول الإفريقية ويستجيب لتطلعاتها.(٢)

جاء الاتحاد الإفريقي، ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية، التي كان إنشاؤها أمراً حيوياً ومرغوباً فيه ، خاصة في قارة، تعرضت لظلم الاستعمار، وقسوة الجهل والفقر والمرض إذ نُهبت ثرواتها، واستُعبدت شعوبها ، بلا رحمة ، ولا هوادة . لهذا، كان إنشاء المنظمة بمثابة إعادة الأمل إلى تلك الشعوب ، والحكومات المغلوبة على أمرها، بإنشاء نظام تعاوني، يُبنى على التضامن والتعاون والمشاركة ، بالقدر الذي تسمح به ظروف تلك الدول ، وطبيعية العلاقات البينية.

حاولت منظمة الوحدة الإفريقية ، منذ نشأتها، حلّ مشاكل القارة، الإقليمية والعالمية، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. غير أن رياح التغيير، التي عصفت بالعالم ، خلال العقد الأخير، من القرن العشرين ، لم تواتها؛ ذلك أن انهيار الاتحاد السوفيتي؛ وسيطرة القطب الواحد علي العالم؛ والطفرة العلمية المذهلة ، التي تجسدت في وسائل الاتصالات والمعلومات؛ والمفاهيم المترتبة علي ما سمي «ظاهرة العولمة»، التي ألغت الحدود، وقضت على مقومات القرون الماضية، وجسدت ثقافة الغرب، القائمة علي عنصري القوة والمصلحة . كل أولئك، جعل العالم الثالث نهباً لتلك القوة، التي لم يعرف العالم مثيلاً لحدتها وتأثيرها. وغدت إفريقيا، القارة ذات

(١) علي صبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني ،٢٠٠٦، لبنان، ص ٢١٥.

(٢) ربيع عبدالعاطي عبيد ، دور منظمة الوحدة الإفريقية ، وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات ، دار القومية العربية للثقافة والنشر، مصر، ٢٠٠٢، ص٢٧.

الإمكانيات الهائلة، مسرحاً للتكالب الغربي، والسيطرة علي شعوبها وثرواتها؛ حتى ظُن أن مصيرها منحتم؛ نظراً إلى ضياع نحو نصف قرن من التضحيات، التي أجهضتها المخططات الاستعمارية، من جهة؛ وفشل شعوب إفريقيا نفسها، في مواجهة مرحلة ما بعد الاستقلال؛ وإغراق القارة في التبعية، وخدمة مصالح نخب، فرطت في تحرير القارة الإفريقية من التبعية، وتوحيدها، ولم شملها، وإنشاء منظمة، تحقق أهدافها.

إزاء هذه المأساة الإفريقية، كان لا بد من حل، يعيد إفريقيا إلى كنف القرن الحادي والعشرين. وسرعان ما لاح ذلك الحل في مبادرة الاتحاد الإفريقي، فكانت مقررات قمة سرت الأولى، التي أُعلنت في الجماهيرية الليبية، في ٩ سبتمبر ١٩٩٩، وجعلت من نهاية الألفية الثانية موعداً لإفريقيا، لتجاوز واقعها.

إن الاتحاد الإفريقي، الذي أصدر الرؤساء الأفارقة، في قمة لومي، قانونه التأسيسي، وضربوا موعداً لإعلان تأسيسه، بعد أن تصادق الجهات التشريعية على ذلك القانون. كان موعداً مع التاريخ، في قمة سرت الثانية، وسبيل إفريقيا إلى التعامل مع عصر العولمة.

والاتحاد الإفريقي هو الوعاء التاريخي الذي سيهب إفريقيا القدرة علي تدارك تخلفها، وتجاوز صعوباتها، ويمكّنها من صياغة ردها على عصر العولمة. واللافت أنه تعرض لمشاكل وصعوبات سعت إلى الحول دونه، مستغلة خلافات قبلية وعنصرية. إن هذا الاتحاد، هو عنوان إفريقيا الجديدة ومنبرها، ووسيلتها الحضارية إلى إعادة صياغة حياتها.

إن تاريخ الخامس والعشرين من شهر سبتمبر لعام ١٩٦٣ يعتبر يوما مهما في تاريخ الوحدة الإفريقية، إلا أنه لم يكن نقطة البداية لهذه الوحدة بل سبقته محاولات متعددة كان بعضها يستهدف جمع اكبر عدد من الدول الإفريقية في منظمة كاملة شاملة، ذلك أن الإفريقيين كافحوا طويلا حتى حصلت دولهم على الاستقلال.

وبعد الاستقلال وجد الإفريقيون أن بلادهم في حاجة للكثير حتى تلحق ركب التقدم، وتجنب نفسها الوقوع مرة أخرى في الاستعمار سواء الظاهر منه أو المستتر[1]

إن الدعوة إلى الاتحاد الإفريقي، ليست جديدة؛ فقد بدأت، منذ سنوات طويلة، على حدٍّ قول وزير الوحدة الإفريقية الليبي، عبد السلام التريكي، في حديثه

(١) مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠، ص ٢٨٢

المطول إلى جريدة « الشرق الأوسط » الذي جاء فيه: « حتى قبل إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، عام ١٩٥٨، بدأت الدعوة إلى الاتحاد الإفريقي، وأطلقها قادة أفارقة كبار، مثل جمال عبدالناصر، وكوامي نكروما، وجوليوس نيريري وموديبوكيتا، وغيرهم. ومنذ عام ١٩٦٤، بدأت المطالبة بهذه الوحدة، خاصة من قبل الرئيس نكروما ». وتتلخص رؤية نكروما في أنه دعا دائماً للوحدة الإفريقية انطلاقاً من وجود بدائل، هي:

التوحد وإنقاذ القارة.

ضرورة الاستمرار في دعم الوحدة الإفريقية والتكامل المستمر.

وذلك لتحقيق قدرة على المفاوضة والمساومة مع الشركات الأجنبية والدول الملتحة، لإقامة قاعدة صناعية وفقاً للرغبات الإفريقية وليس وفقاً للمصالح الأجنبية.

وتتلخص مقترحاته في الآتي:

وضع سياسة خارجية مشتركة وتمثيل خارجي موحد.

عمل تخطيط مشترك في التنمية الاقتصادية والصناعية، وإنشاء سوق إفريقية مشتركة.

إصدار نقد مشترك، وإنشاء منطقة تجارية مشتركة، وبنك مركزي إفريقي.

إنشاء نظام للدفاع المشترك، وهيئة دفاع مشتركة.

وقبل هؤلاء، كانت هناك محاولات للوحدة. ونتيجة للظروف، التي يمر بها العالم الآن، ووجود تكتلات كبيرة، أصبح لا بد للأفارقة من الانضمام بعضهم إلى بعض، وتحقيق فضاء إفريقي؛ فالقارة الإفريقية غنية بإمكاناتها، ويوجد بها نحو ٨٠٠ مليون مواطن. وهناك إمكانية للتوحيد ».

وقد أعد أول مسودة للقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي؛ (وكذلك، مسودة بروتوكول إقامة البرلمان الإفريقي)، فريق من خبراء القانون والعلوم السياسية والاقتصاد، تابع لأمانة منظمة الوحدة الإفريقية ، وركزت عملية تنقيح القانون التأسيسي، بصفة أساسية، في النواحي القانونية، في إطار إعلان سرت.

وبحلول وقت تبنّي قمة منظمة الوحدة الإفريقية/الجماعة الاقتصادية الإفريقية، التي عُقدت في العاصمة الكونجولية، لومي، الميثاق التأسيسي، كانت تلك النواحي، في أغلبها، قد بُحثت. وبقيت الأسئلة الخاصة بالعلاقة الوظيفية، بين الاتحاد الإفريقي وأجهزة منظمة الوحدة الإفريقية القائمة؛ والخطوات العملية المطلوبة، في الفترة الانتقالية، في خلال التحول من منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية، إلى الاتحاد الإفريقي؛ وتأكيد وتطوير السياسات، التي نتجت من قرارات قمة منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية ، أي نقاط الضعف ، والفرص التي قد تترتب على هذا التحول.[١]

لقد توجهت كل دولة إفريقية لغيرها من الدول الإفريقية المستقلة التي تتقارب معها في الظروف والثقافة ، أو التي كانت تخضع لنظام استعمارى واحد داخل إفريقيا، ومن بين هذه الاتحادات:

أولا: اتحاد غينيا وغانا:

تم الاتفاق بين الرئيس الغينى سكوتورى والرئيس الغانى نكروما في حفل أقيم بمدينة أكرا في ٢٣ نوفمبر ١٩٥٨، وأصدرت تصريحا مشتركا جاء فيه أن يشجعا حكومتيهما على الاتصال الوثيق بينهما لتنسيق سياسة بلديهما، وبالأخص في مجال الدفاع والسياسة الخارجية والاقتصادية، إلا أن الاتحاد كان رمزيا إذ لم يوضع له تنظيم قانونى يسمح بتكييف حقيقة الارتباط بين البلدين.[٢]

ثانيا: اتحاد مالي.

في ١٧ يناير ١٩٥٩ اجتمع في داكار عاصمة السنغال أربعة وأبعون ممثلا لبلاد السنغال والسودان (الفرنسي) وفولتا العليا (بوركينافاسو) وداهومى (البنين)، وقرروا إقامة اتحاد فيما بينهم في ظل الرابطة الاتحادية مع فرنسا.

ولم يتيسر التصديق على هذا الدستور إلا من جانب السنغال والسودان الفرنسي، حيث امتنعت داهومى وفولتا العليا عن التصديق على الدستور، فعدل الدستور لمواجهة الموقف الجديد في صورة دولة تعاهدية بين السنغال والسودان الفرنسي، إلا أنه في الآخر فشل أمام الخلاف.[٣]

(١) مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، منشأة المعرف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠، ص ٢٨٢.
(٢) علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ٦٢٠.
(٣) الشافعي محمد بشير، المنظمات الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢، ص ٤٢٠.

ثالثا: مجلس الوفاق.

بعد إخفاق اتحاد مالي، تولى الرئيس هوفيت بونيه رئيس جمهورية ساحل العاج رعاية حركة اتحادية أخرى، ترمى إلى ربط دول ساحل العاج والنيجر وفولتا العليا (بوركينافاسو) وداهومى (البنين) فتم توقيع بروتوكول لهذا الغرض بين الدول الأربعه، وتم وضع النظام الأساسي لهذا الاتحاد في اجتماع عقد في ابيدجان عاصمة ساحل العاج ١٩٥٩. وتم الاتفاق على إقامة إتحاد جمركي بين الدول الأربعة وعلى توحيد الضرائب وخطط التنمية، كما ينص على أن تكون للاتحاد سياسة خارجية موحدة.

رابعا: منظمة الدار البيضاء :

دعى الملك محمد الخامس ملك المغرب إلى عقد مؤتمر لأقطاب إفريقيا في الدار البيضاء من ٣ اللى ٧ يناير ١٩٦١، وقد ضم المؤتمر كلا من المغرب والجمهورية العربية المتحدة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وغانا وغينيا ومالي، وتم الإعلان عن ميثاق من ثلاث عشرة مادة، وتجتمع دوريا وتقدم تقارير إلى اللجنة السياسية.(١)

انشاء منظمة الوحدة الإفريقية :

وافق مؤتمر القمة الإفريقية الذي عقد في أديس أبابا بأثيوبيا في شهر مايو ١٩٦٣ على توحيد الدول الإفريقية في منظمة دولية، وقد اعتبر هذا المؤتمر أعظم حدث في التاريخ السياسي المعاصر للقارة الإفريقية، اجتمع وزراء خارجية ثلاثون دولة إفريقية مستقلة لبحث ودراسة وسائل تحقيق تعاون الدول الإفريقية المستقلة في مختلف المجالات وتنسيق أوجه النشاط، وتم الشروع في إذابة التكتلات الإفريقية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، وتم الإقرار أن يقتصر دور التنظيمات الإقليمية الإفريقية على مجرد التعاون الثقافي والفني.(٢)

---

(١) علي صادق أبو هيف، مرجع سابق.

(٢) أحمد نبيل جوهر، قرارات منتظم الوحدة الإفريقية النظرة والتطبيق ودورها في حل مشاكل القارة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٧، ص٢٠٠.

انشاء الاتحاد الإفريقي :

وضحت في مؤتمر القمة الإفريقية الثاني رغبة رؤساء دول المؤتمر اتجاه إقامة حكومة اتحادية لإفريقيا[١] وحمل لواء هذه الدعوى نكروما رئيس جمهورية غانا سابقا، وقد تردد ذلك في خطابه للدفاع عن فكرة الحكومة الاتحادية.

وهذه الأفكار الطموحة للرئيس نكروما في الستينات قد رددها الرئيس الليبي معمر القذافي عندما نادى بتطوير المنظمة، حتى لايتم تهميش القارة الإفريقية في الأحداث العالمية خاصة بعد التغييرات الدولية، وذلك في القمة الخامسة والثلاثين لمجلس رؤساء الدول في منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بالجزائر خلال الفترة من ١٢ إلى١٤ يوليو ١٩٩٩.

كما يمثل إعلان الجزائر النفحة التي بثت الروح في القادة الأفارقة للانشغال بقضايا السلم والأمن في القارة ، وقد خطت الجزائر خطوة عملية تواكب ما صدر في الإعلان وتترجم نوايا القادة الأفارقة نحو السلام من خلال الوساطة التي قام بها الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة لتسوية النزاع الحدودي بين أثيوبيا وإرتيريا.[٢]

انعقدت قمة سرت الاستثنائية الرابعة لمجلس رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية خلال الفترة من ٨ إلى ٩ سبتمبر ١٩٩٩، وفيها نوقشت كيفية توحيد القارة ، وقد اختتمت القمة أعمالها بإصدار إعلان سرت الذي يتكون من ثمان نقاط في الديباجة ومن بين ماتضمنته : إنشاء الاتحاد الإفريقي تماشيا مع المقاصد التي نص عليها ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والنصوص الواردة في المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.[٣]

---

(٣) سالم حسين البرناوى، العلاقات العربية الإفريقية، دراسة حالة العلاقات الليبية الإفريقية، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، ٢٠٠٣، ص ١٤٢

(١) الشافعي محمد البشير، المنظمات الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢، ص ٤٢٠.

(٢) إعلان سرت عن موقع :
صوت إفريقيا http//www.voiceofafrica.com.ly/index.php?option=com

المبحث الثاني

دور الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإفريقية.

إن تعدد النزاعات في إفريقيا منذ حصول بلدانها على استقلالها جعل الدول الإفريقية تولى اهتماما بالغا لتسوية هذه النزاعات، وقد تجسد ذلك من خلال المبادئ والأجهزة التي تضمنها ميثاق الوحدة الإفريقية.

المطلب الأول: طرق تسوية النزاعات في منظمة الوحدة الإفريقية.

اتسمت قرارات منظمة الوحدة الإفريقية بالاستقلالية مما أبعد أطرافا عديدة لها مصلحة في تأجيج نزاعات بين دول القارة، ذلك جعل القرارات التي تصدر عن منظمة الوحدة الإفريقية تحظى باحترام دول القارة.

وسعت المنظمة إلى تشكيل وحدات خاصة بالدول الإفريقية الأعضاء، تتولى القيام بفصل القوات في حال وقوع صدامات مسلحة بين دولتين من القارة، وذلك لتهدئة بعض بؤر التوتر في القارة دون الحاجة إلى قوات دولية وتدخل طرف دولي.

وقد لعبت المنظمة أثناء عنفوانها دورا إيجابيا، إذ أسهمت في تعزيز سلام القارة وتثبيت ركائز أسس اتفاقيات السلام الموقعة بين العديد من الدول الأعضاء في المنظمة، مما عزز مكانة دول القارة الإفريقية في الأوساط الدولية.(١)

دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية أزمة جزيرة أنجوان في جمهورية جزر القمر:

يعود تاريخ بداية الأزمة في هذه الجزيرة إلى أغسطس من عام ١٩٩٧، عندما أعلنت هذه الجزيرة انفصالها عن جمهورية القمر، ثم استيلاء رئيس أركان القوات المسلحة على الحكم في جمهورية جزر القمر بانقلاب عسكري في أبريل ١٩٩٩م.

وقد كللت جهود منظمة الوحدة الأفريقية والأطراف المعنية الأخرى آنذاك بإبرام اتفاق للمصالحة فبراير ٢٠٠١م، أعقب ذلك تعليق السلطات الأنجوانية ، مشاركتها في تنفيذ الاتفاق، مبررة ذلك بتأخر وصول المساعدات الاقتصادية والاجتماعية

(١) ربيع عبد العاطي، نفس المرجع، ص١٠٧.

المخصصة للجزيرة وفقا للاتفاق المشار إليه، بجانب توجيه المساعدات إلى جزيرة واحدة دون باقي الجزر.(١)

وفي ديسمبر ٢٠٠٣م تم التوقيع على اتفاق «بيت سالم»، للترتيبات الانتقالية، تلا ذلك إجراء انتخابات برلمانية في مارس ٢٠٠٤.(٢)

لكن الأمور عادت وتأزمت من جديد في الجزيرة عندما رفض العقيد «محمد بكر الذي تولى الرئاسة في عام ٢٠٠٢ م، التنحي عن السلطة تنفيذا لحكم المحكمة الدستورية التي رأت أنه استنفد مدة ولايته القانونية في أبريل عام ٢٠٠٧م، وقام الرئيس الاتحادي «أحمد سامبي» بتسمية «الكعبي حميدي» رئيسا مؤقتا لإنجوان إلى أن ينتخب رئيس جديد، غير أن العقيد «محمد بكر» تحدى الحكومة الفيدرالية وقام بإجراء انتخابات في ١٠ يونيو ٢٠٠٧ ونصب نفسه رئيسا على الجزيرة.(٣)

وقد التزم مجلس السلم والأمن الأفريقي بمبدأ التسوية، السلمية للصراع في البداية وذلك بإرساله لبعثتين لدعم الانتخابات الرئاسية الأولى : بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم الانتخابات في جمهورية القمر، والثانية : بعثة الاتحاد الأفريقي للانتخابات والمساعدات الأمنية.

دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في أزمة دارفور:

تعد أزمة دارفور من أخطر الأزمات التي واجهت الاتحاد الأفريقي بعد إنشائه مباشرة، وتعد أيضا واحدة من أشد الأزمات التي تواجه الدولة السودانية ولا تتوقف تأثيراتها على إحداث حالة من عدم الاستقرار الداخلي، وإنما تعدى ذلك إلى تهديد كيان الدولة ذاته، إما بسبب استمرار النزاع في أرجاء الإقليم المختلفة أو من خلال توسيع دائرة الأطراف المتصارعة ، والمشاركة فيه ، والداعمة له ، وتلك التي تروج للنزاعات والميول الانفصالية بهدف تفتيت السلامة الإقليمية للدولة.

وتعود مشكلة دارفور إلى التوترات التي تصاعدت بين قبيلة الفور الأفريقية وعدد من القبائل البدوية العربية منذ الثمانينيات من القرن العشرين، إذ أنشأ الفور

(٢) بدر حسين شافعي، جزر القمر...انقلابات...دعاوى قضائية..
الرابط http//www.islamonline.net/servlet/satellite?c=ArticleA-C&cid=١١٧٠٦٢٠٧٢٠٨١&pagename=ZoneArabic-News/Nwalayout

(٢) مي الصايغ، جزر القمر: دولة بأربعة رؤوس»، صحيفة الأخبار اللبنانية، ٢٠٠٨.

(٣) الأزمة في جمهورية جزر القمر، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر وأفريقية ٢٠٠٨ م، على الموقع الآتي: http:/ www.sis.gov.eg/ar/storg.as.px?sid=٣٨٤.

تجمعا عرف بالحزام الأفريقي، وبدأت القبائل العربية تدعو إلى ما يعرف بتجمع العرب ومن هنا بدأ التفريق بين ما هو عربي وما هو أفريقي داخل دارفور وشيئا فشيئا راحت مشاعر السخط والغضب إزاء حكومة السودان تملأ صدور الدارفوريين الأفارقة إذ راحوا يحملونها المسؤولية عن تردي الأوضاع المعيشية في الإقليم، ويتهمونها بتجاهلهم في خططهم التنموية ، بل وبمحاباة أبناء القبائل العربية على حسابهم.(١)

ويتمثل دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في معالجة أزمة دارفور فيما يلي:- شهدت أزمة دارفور العديد من الجهود الرامية لإيجاد تسوية مناسبة لها ، ومن بين هذه الجهود ما قام به مجلس السلم والأمن الأفريقي من أجل تسوية هذه الأزمة.

ففي اجتماع مجلس السلم والأمن الأفريقي رقم١٣، الذى عقد بتاريخ ٢٧ يوليو٢٠٠٤م ، طلب من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إعداد خطة شاملة لكيفية عمل بعثة لنزع سلاح الأطراف المتصارعة وإحلال السلم والأمن وتسوية الصراع في الإقليم.

وفي اجتماع المجلس رقم ١٧، الذي عقد بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٤م، قرر المجلس تشكيل قوة لحفظ السلم في الإقليم، وارسالها سميت بقوة (Amis)، قوامها ٣٣٢٠ فردا، منهم ٢٣٤١ من العسكريين، و٤٥٠ مراقبا، و ٨١٥ من الشرطة المدنية، و٢٦ من المدنيين الدوليين، مدة عام واحد حتى أكتوبر٢٠٠٥م.(٢)

المطلب الثاني: تحليل التعاون بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في مجال السلم والأمن.

في الجلسة ٧٣٤٣ التي عقدها مجلس الأمن في ١٦ ديسمبر ٢٠١٤ ، في سياق نظره في البند المعنون « التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين » أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس: « يشير مجلس الأمن إلى قراراته وبيانات رئيسه السابقه ذات الصلة التي تؤكد على أهمية إقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والأنظمة الأساسية ذات الصلة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ».

(١) وللمزيد عن مشكلة دارفور ومسبباتها انظر:- زكى البحيرى مشكلة دارفور: أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية ، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨، ص٨٧ - ١٠٨.

(٢) نادية عبد الفتاح، مجدي صالح، مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي» في محمود أبوالعينين، محررا، التقرير الاستراتيجي الأفريقي٢٠٠٤- ٢٠٠٥ م. القاهرة مركز البحوث الأفريقية ، الإصدار الثالث٢٠٠٥ م. ص٧١.

ويشير مجلس الأمن إلى مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ويعيد تأكيد مسؤوليته الرئيسية بموجب الميثاق عن صون السلام والأمن الدوليين» .

ويرحب مجلس الأمن بالإحاطة التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي - مون، وبالإحاطة التي قدمها ممثل الاتحاد الإفريقي السامى لمالي ومنطقة الساحل، الرئيس السابق بيير بويويا».

ويقر مجلس الأمن بالتقدم المحرز في التعاون المستمر بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، ويشدد على أهمية مواصلة تعزيز التعاون وتطوير شراكة فعالة مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، مما يتفق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، لمواجهة التحديات الأمنية الجماعية المشتركة في إفريقيا

ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين بما يتفق والفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يمكن أن يحسّن الأمن الجماعي.

الأسس القانونية للتعاون بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.

يقصد بالأسس القانونية للتعاون بين الاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة في مجال تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية ما يستند إليه الاتحاد سواء ما تمثل منها في نصوص ميثاق الأمم المتحدة أو مانص عليه القانون التأسيسي والبروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي.

إن الشراكة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، والقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي تسعى لبلوغ هدف إقرار السلام وتحقيق الاستقرار في القارة الإفريقية . ويعتمد العمل الجماعي الناجح على إقامة شراكة فعّالة واستراتيجية بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الإفريقي، وبين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الإفريقي، وهو ما يجسد آليات التعاون بين المنظمتين . إلا أن هذا التعاون قد يصطدم بالتداخل في المسؤوليات المقررة لهذه الأجهزة ، خاصة بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الإفريقي.

ومع ذلك أثبتت الممارسة العملية مظاهر تعاون وتنسيق بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، خاصة وأن غالبية العمليات التي تقوم بها هذه الأخيرة هي في إفريقيا. فماهي آليات ومظاهر التعاون بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين خصوصاً في ظل

التداخل في المسؤوليات المقررة على مستوى الأجهزة في مختلف الوثائق الدولية محل الدراسة.[١]

المطلب الثالث : أهداف ومبادئ المنظمة في تسوية النزاعات.

إن أهداف منظمة الوحدة الإفريقية يمكن حصرها في ثلاثة أهداف، هدف تاريخي وهدف خارجي وآخر داخلي، حيث يتمثل الهدف التاريخي في تحرير القارة الإفريقية من الاستعمار وتدعيم حرية شعوبها، أما الهدف الداخلي فيتمثل في تحقيق التعاون بين الدول الإفريقية[٢]، وإن مستلزمات تحقيق ذلك أن تقوم علاقات الدول الإفريقية فيما بينها على أساس من الاحترام المتبادل كي لا يتعكر صفو العلاقات فيما بينها[٣]، ولذلك تعهدت الدول الأعضاء باحترام المبادئ التالية:

المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء

عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء

احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الثابت في كيانها المستقل.

التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض، الوساطة، التوفيق والتحكيم.

في حين أن الهدف الخارجي يتمحور حول التعاون الدولي ومبدأ عدم الانحياز.

ومن خلال هذه المبادئ يتضح أن فلسفة منظمة الوحدة الإفريقية في حل النزاعات ترتكز على مايلي:

واجب الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول واعتبرته أحد المبادئ الأساسية للمنظة الإفريقية وأكدت على ذلك الفقرتان الثانية والخامسة من المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سواء كان التدخل من قوة

١- أحمد ابراهيم محمود ، « الأمن الإقليمي في إفريقيا: نظرة تقييمية»، السياسة الدولية، عدد ١٦٩، جويلية، ٢٠٠٧، ص ٦٨-٧٣.

٢- ربيع عبد العاطي، نفس المرجع، ص ٩٩.

٣- الشافعي محمد البشير، نفس المرجع، ص٤٢٧.

أجنبية عن القارة الإفريقية أو من طرف دولة إفريقية في الشؤون الداخلية لدولة إفريقية أخرى واعتبرت أن الحفاظ على السلم والأمن في القارة الإفريقية مسؤولية الأفارقة وحدهم.[١]

تجسيد مسألة الاعتراف بالحدود القائمة بالنظر إلى أنها قد لا تطابق الواقع، حيث إنها في غالبية الحالات حدود مصطنعه أقامها الاستعمار، كما أن التعدد العرقي للمجتمعات الإفريقية له أثر كبير في المطالب الانفصالية وبالتالي الحروب الأهلية.

ولقد أخذت منظمة الوحدة الإفريقية بمبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، وذلك لمنع دول القارة من مراجعة الحدود الموروثة بعد الاستقلال، واستبعدت حق الأقليات في الانفصال عن الدول القائمة.

ولقد نص ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية على إنشاء لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم للقيام بتسوية النزاعات، غير أن التأخر في انشائها أدى بالدول إلى إنشاء لجنة الحكماء، كماأن التطورات التي شهدتها القارة دفع بالتفكير إلى إنشاء آلية للوقاية من النزاعات.

(١) بوكرا إدريس، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٩٠، ص١٣٩.

نتائج الدراسة

إن تعدد طبيعة النزاعات في إفريقيا يرتبط باختلاف وتنوع أسبابها، غير أن النزاعات بعد الاستقلال كانت تتعلق بالحدود أما الآن فإن أكثر النزاعات وأخطرها هي النزاعات الداخلية المرتبطة أساسا بالتنافس على السلطة، كما أن الدراسة توصلت إلى أن الأسباب الأساسية للنزاعات يرجع لعوامل داخلية وخارجية والتي تتمثل في سياسات تمكن الدول الأجنبية من استغلال خيرات هذه الدول الإفريقية.

توجهت الدول الإفريقية إلى إيجاد شكل يعزز استقلالها ويجنبها الوقوع مرة أخرى في الاستعمار، وكانت لهذه الاتحادات الناشئة أثر في قيام منظمة الوحدة الإفريقية والتي اهتمت بمسألة تسوية النزاعات وخصصت وسائل لحلها،

بذلت منظمة الوحدة الإفريقية العديد من الجهود لتسوية هذه النزاعات، كما أنها تبنت قرارات ومبادئ تحول دون قيام النزاعات، مثل : عدم الاعتراف بالحكومات التي تصل عن طريق الانقلاب العسكرى. كل ذلك أوضح مدى الاهتمام والجهد المبذول، وقد قامت هذه المنظمات بالتدخل وبذل الجهد في العديد من النزاعات ونجحت في حل العديد منها سواء بالطرق السلمية أو العسكرية.

كان من الضرورى إجراء تعديل في ميثاق الأمم المتحدة خاصة في ظل الاعتراف بدور المنظمات الإقليمية في حل النزاعات، ومن ثم وجب أن تعطى لها السلطة ؛ لأنها هى الأقدر على دراسة ومعرفة الأوضاع الإقليمية.

التوصيات :

يجب على الدول الإفريقية الخروج من دائرة الانفصال والخضوع في المؤسسات الوحدوية.

منع التدخل الأجنبى في الشؤون الإفريقية، نظره لما خلفه ذلك من نزاعات.

تجسيد طموح الدول الإفريقية في جعل الاتحاد الإفريقي هو صاحب الولاية الأولى في حل النزاعات.

زيادة الاهتمام بالجانب الاقتصادي والتنموى للبلدان الإفريقية عوضا عن الانفاق الضخم في النزاعات.

الاهتمام بنشر الديمقراطية والقضاء على الأنظمة السلطوية التي تورط شعوبها في نزاعات لتحقيق مصالح خاصة.

قائمة المراجع والمصادر:

المصادر والمراجع العربية :

١. ابراهيم نصر الدين، نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الأفريقي، تحرير: البشير علي الكوت، بحوث الاتحاد الأفريقي، طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص١٤١.

٢. أحمد ابراهيم محمود ، « الأمن الإقليمي في إفريقيا: نظرة تقييمية»، السياسة الدولية، عدد ١٦٩، جويلية، ٢٠٠٧، ص ٦٨-٧٣.

٣. أحمد عبدالله أبو العلا، تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨، ص١٢.

٤. أحمد نبيل جوهر، قرارات منتظم الوحدة الإفريقية النظرة والتطبيق ودورها في حل مشاكل القارة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٧، ص٢٠٠.

٥. الشافعي محمد بشير، المنظمات الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢، ص٤٢٠.

٦. ألفريد نهيما، ترجمة مصطفى مجدى جمال، قضايا السلم المنشود في إفريقيا، الطبعة الأولى، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٥، ص٣.

٧. بدر حسين شافعي، جزر القمر...انقلابات...دعاوى قضائية..

٨. الرابط

٩. http//www.islamonline.net/servlet/satellite?c=ArticleA-C&cid=١١٧٠٦٢٠٧٣٠٨١&pagename=ZoneArabic-News/Nwalayout

١٠. بوكرا إدريس. مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٩٠، ص١٣٩.

١١. جرير رشيدة، حل النزاعات الدولية في إفريقيا من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، ٢٠٠٧، ص٨٤.

١٢. ربيع عبدالعاطى عبيد، دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات، دار القومية العربية للثقافة والنشر، مصر، ٢٠٠٢، ص٢٧.

١٣. زايدى حميد، تسوية النزاع الإثيوبي- الإريتري في إطار اتفاق السلام الموقع بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق بن عكنون، ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ص ٢٦.

١٤. زكي البحيري مشكلة دارفور: أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية ، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب. ٢٠٠٨، ص٨٧ - ١٠٨.

١٥. سالم محمد الزبيدي، الإتحاد الإفريقي في ظل النظام الدولي الجديد، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة الجماهيرية العظمى، طرابلس، ليبيا،٢٠٠٦، ص ٥٥.

١٦. سالم حسين البرناوي، العلاقات العربية الإفريقية، دراسة حالة العلاقات الليبية الإفريقية، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، ٢٠٠٣، ص ١٤٢

١٧. سهيل حسين الفتلاوي، القانون الدولي العام، دون طبعة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات،٢٠٠٢، مصر، ص٢٢٥.

١٨. صالح يحي الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦، ص١٢٧.

١٩. عبد الملك عودة، مجلس السلم والأمن الأفريقي، صحيفة الأهرام، ٩يونيو ٢٠٠٤.

٢٠. عصموني خليفة، تسوية النزاعات الإفريقية في إطار الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، جامعه الدكتور الطاهر مولاي- سعيدة- كلية الحقوق والعلوم السياسية- ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٢١. علي صبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٦، لبنان، ص ٢١٥.

٢٢. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ٦٢٠.

٢٣. عمر سعدالله، معجم في القانون الدولي المعاصر، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥، ص٤٤٧.

٢٤. عمورة رابح، النزاعات الحدودية في إفريقيا وطرق تسويتها، بحث للحصول

على شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، بن عكنون، ٢٠٠٠-٢٠٠١، ص٣٥.

٢٥. محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية (الكتاب الأول: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام/ الجزء الأول: مقدمة في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر)، دار هومه، الجزائر، ٢٠٠٣،ص١٥.

٢٦. محمد المجذوب، التنظيم الدولي، النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، الطبعة التاسعة، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٧، ص٤٥٣.

٢٧. محمد سامي عبد الحميد، محمد سعيد الدقاق، إبراهيم أحمد خليفة، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، مصر، ٢٠٠٤،ص٢٢٦.

٢٨. مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠، ص ٢٨٢.

٢٩. مي الصايغ، جزر القمر : دولة بأربعة رؤوس» ، صحيفة الأخبار اللبنانية، ٢٠٠٨.

٣٠. نادية عبد الفتاح،مجدي صالح،مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي» في محمود أبو العينين، محررا، التقرير الاستراتيجي الأفريقي٢٠٠٤- ٢٠٠٥ م - القاهرة مركز البحوث الأفريقية : الإصدار الثالث٢٠٠٥ م. ص٧١.

ثانياً: الدراسات والتقارير

١. الأزمة في جمهورية جزر القمر، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر وأفريقية ٢٠٠٨.

رابعاً: المواقع الالكترونية

١. إعلان سرت عن موقع :

٢. صوت إفريقيا

٣. http//www.voiceofafrica.com.ly/index.php?option=com

The role of the African Union in the settlement of African conflicts

Dr/ Nabil Mohammed Khalil Al-Azazy

Abstract

The study is concerned with the issue of peace and security in Africa. As its absence means the absence of development and the loss of human resources, thus wasting the wealth of African countries, and the inability to move forward with development programs that negatively affect economic or political reform programs. Aware of these dangers, African leaders decided at the first African Union Summit to establish the African Peace and Security Council and invited Member States to address them. It was also discussed the importance of cooperation between international and regional organizations in achieving peace, security and stability, especially in view of the large number of internal conflicts.

Considering that; the African Union is a regional organization mainly concerned with the resolution and settlement of African conflicts. It seeks to achieve peace, security and stability on the African continent in the belief that development can only be achieved through security and peace.

To that end, its work strategy was based on cooperation and coordination with various international and regional organizations, in particular the United Nations.

Keywords: Development programs human resources politicel reform african union .